الموضوع: تقييم أداء إجراءات وزارة البيئة المتعلقة بتدوير النفايات للفترة (2019-2022)

لدى قيام فريق العمل المكلّف بموجب كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم (10554/3/26/12) تاريخ 2023/8/9 المتعلق بتقييم كفاءة وفاعلية الإجراءات المتخذة من قبل وزارة البيئة بخصوص تدوير النفايات للفترة أعلاه والمرتبط بالهدف (SDG 12)/ الاستهلاك والإنتاج / من أهداف التنمية المستدامة 2030 تبين ما يلي:

الملخص التنفيذي:

يركز هذا التقرير على التحقق من أداء وزارة البيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بموضوع تدوير النفايات ومدى ربطها بالهدف (SDG 12) / الاستهلاك والإنتاج /من أهداف التنمية المستدامة 2030 ومدى تحقيقها لمعايير الاقتصاد والكفاءة والفاعلية، وبما أن وزارة البيئة هي الجهة المسؤولة عن عملية التخطيط ووضع السياسات والأطر التشريعية لأنظمة إدارة النفايات الصلبة البلدية والصناعية، بالإضافة إلى عملية مراقبة الأداء البيئي للممارسات المتبعة للتخلص من النفايات.

وقد تم تقييم الدور الرقابي والاشرافي لوزارة البيئة ومخرجات مشاريع تدوير النفايات التي تنفذها الوزارة بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية وامانة عمان الكبرى وذلك بناءً على المعايير التالية:

- السياسات والتشريعات البيئية المعتمدة لدى وزارة البيئة.
- الخطة الوطنية لإدارة النفايات للأعوام (2022-2023) والبرامج ومؤشرات قياس الأداء.
- مؤشرات الهدف (SDG 12) من اهداف التنمية المستدامة.

وأظهرت نتائج هذا التقييم إعتماد عدد من البرامج لتنفيذ مشاريع تدوير النفايات بأنواعها من قبل وزارة البيئة ووزارة الإدارة المحلية وأمانة عمان الكبرى تحقيق ما نسبته (3.26%) من إعادة تدوير النفايات الصلبة وتدوير ما يقارب (50000) خمسين الف طن من النفايات الخطرة سنوياً وفقاً (موازنة وزارة البيئة).

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت بعض التحديات قائمة نتيجة للزيادة المستمرة في كميات النفايات المنتجة سنوياً، إضافة إلى أن البيانات المتعلقة بأنشطة إعادة التدوير وفصل النفايات التي يتم تشغيلها حالياً في الأردن غير مكتملة، كما ان عملية التدوير يتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص، إضافة الى المؤسسات الرسمية، كما أن عدم استكمال مشروع معالجة النفايات الخطرة في منطقة (السواقة) يعتبر عائقاً أساسياً أمام عملية معالجة النفايات الخطرة، إضافة الى ان عدم تفعيل نظام المعلومات الرقابية والبيئية أدى الى ضعف قاعدة البيانات المطلوبة.

مما سبق نقدم لمعاليكم بعض الملاحظات التي من الممكن أن تعزز نقاط القوة وتسلط الضوء على مواطن التطوير والتحسين في بعض الجوانب الفنية في مجال قطاع تدوير النفايات، وعلى النحو التالي:

أولاً: الإطار التشريعي:

1. عدم اصدار التشريعات الناظمة لعملية تدوير النفايات البلدية والصناعية والمعالجة الآمنة لها مثل:
   أ. نظام يحدد الشروط والمتطلبات والضمانات المالية والرسوم الواجبة الاستيفاء في الرخصة والموافقة اللازمة لإدارة النفايات وتسجيل المنشآت خلافاً لأحكام المادة (21/ب) من القانون.

ب. تعليمات استرجاع النفايات أو التخلص منها للمنتج الحائز والحاصل على الموافقات اللازمة لها خلافاً لأحكام المادة (11/ج) من القانون.

2. عدم اصدار التعليمات المتعلقة بمعايير اعتماد الجهات الاستشارية اصولياً والمخولة بمراجعة اداء المنشأة من الناحية البيئية خلافاً لأحكام المادة (15/أ) من نظام الرقابة والتفتيش البيئي رقم (65) لسنة 2019.
3. عدم إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام نظام المعلومات الرقابية والبيئية لإدارة النفايات رقم (85) لسنة 2020 وكما يلي:

أ. تعليمات محتويات رقم التعريف البيئي في المناطق الواقعة ضمن منطقة الاختصاص على نظام المعلومات خلافاً لأحكام المادة (4/ب،3) من النظام.

ب. تعليمات تبادل المعلومات الواردة على نظام المعلومات مع الجهات ذات العلاقة خلافاً لأحكام المادة (7/ب) من النظام.

4. عدم إصدار التعليمات المنصوص عليها في المادة (19/ج) من نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم (69) لسنة 2020 وتعديلاتها المتعلقة بوضع خطة تسوية وإدارة بيئية للمنشآت القائمة ضمن الفئة الأولى والثانية.

ثانياً: <u>الإطار التنظيمي والمؤسسي:</u>

1. عدم اعداد مؤشر وطني لإعادة تدوير النفايات انسجاماً مع الهدف (5/12) من أهداف التنمية المستدامة (الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات وإعادة التدوير بحلول عام 2030) خلافاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة 2030 الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.
2. عدم شمول الخطة الوطنية لإدارة النفايات للأعوام (2022-2026) والخطة الإستراتيجية للوزارة للأعوام (2020-2022) لهدف إستراتيجي واضح يركز بشكل مباشر على تنفيذ خطط وبرامج ومشاريع تدوير النفايات.
3. عدم احداث قسم بالهيكل التنظيمي لمديرية إدارة النفايات يعنى بالمتابعة والإشراف ورصد البيانات المتعلقة بمشاريع تدوير النفايات المنفذة من قبل أمانة عمان الكبرى ووزارة الإدارة المحلية والبلديات في المملكة.

ثالثاً: <u>الإطار الفني والمالي:</u>

1. بلغت كميات النفايات الصلبة المنتجة بأنواعها للسنوات الأربعة الأخيرة على النحو التالي:

السنة	كمية النفايات المنتجة/ طن	نسبة الزيادة	نسبة النفايات المعاد تدويرها
2019	3,591,859	-	-
2020	3,732,777	%3.92	% 0.61
2021	4,234,566	%13.44	% 2.98
2022	4,408,362	%4.10	%3.26

المصدر: مديرية إدارة النفايات والمواد الخطرة / وزارة البيئة

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

أ. تدني كميات النفايات المعاد تدويرها للعام 2022 مقارنة بكمية النفايات الصلبة المنتجة بأنواعها البلدية والصناعية .

ب. عدم اكتمال البيانات المتعلقة بكميات النفايات الصلبة السنوية التي تم تزويد فريق العمل بها، حيث تم تزويد فريق العمل كميات النفايات الواردة لمكب (الاكيدر والحصينات).

2. عدم وجود مؤشرات قياس أداء مخطط لها في الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة حول كمية النفايات الخطرة المطلوب تدويرها والتي تعتبر من المهام الرئيسة لوزارة البيئة
3. تم ادراج برنامج إدارة المواد الكيماوية والنفايات رقم (4310) في المخصصات المالية للوزارة في قانون الموازنة العامة والذي يتضمن أنشطة ومشاريع تهدف الى وضع الإطار التشريعي والسياسات بالبرنامج للفترة (2019-2022) وتبين ما يلي:

- **مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة /السواقة:**

أ. لم يتضمن المشروع إنشاء وحدات معالجة النفايات الخطرة بالمركز لغايات طمرها وفرزها وتدويرها حسب الأصول.

ب. تم اجراء مناقلات على مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة /السواقة كما يلي:

السنة	رقم المشروع	المشروع	مخصصات النفقات الرأسمالية في الموازنة/ دينار		
			المقدر في الموازنة	المناقلات	النفقات الفعلية
2022	009	مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة	150,000	11,000	136,015
2021	009	مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة	150,000	17,300	166,151
2020	009	مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة	281,000	95,250	301,655

المصدر: الموازنة العامة والحساب الختامي للأعوام (2019-2022)

4. عدم التزام بعض المنشآت القائمة المصنفة ضمن الفئة الأولى أو الثانية (عالية ومتوسطة الخطورة) وعددها (42) منشأة بإجراءات دراسة وتقييم الأثر البيئي أو دراسة التدقيق البيئي ووضع خطة تسوية بيئية معتمدة خلافاً لأحكام المادة (19/ج) من نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم (69) لسنة 2020 وتعديلاته وعلى النحو التالي:

الرقم	البيان	العدد	النسبة
1	المنشآت الملتزمة بتقييم الأثر البيئي أو دراسة التدقيق البيئي	15	%35.7
2	المنشآت غير الملتزمة بتقييم الأثر البيئي أو دراسة التدقيق البيئي	27	%64.3
	المجموع	42	%100

المصدر: مديرية التفتيش والرقابة البيئية / وزارة البيئة

5. عدم التزام الوزارة بمتابعة مدى التزام المنشآت التي تنتج (1000) طن من النفايات غير الخطرة أو أي كمية من النفايات الخطرة بالتحقق من تسمية مكلف او تعيين مسؤول مختص ووضع خطة لإدارة نفاياتها والتحديث عليها خلافاً لأحكام المواد ذوات الأرقام (16،17) من القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020.
6. لدى مراجعة مشروع نظام المعلومات الرقابية والبيئية لإدارة النفايات رقم (85) لسنة 2020 تبين ما يلي:

أ. تم الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من النظام والتي تتمثل بإنشاء البنية التحتية وربطها مع المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات وتم عمل برامج تدريبية بطريقة (TOT) ليتم بعد ذلك تنفيذ برنامج التدريب لأي جهة من خلال مندوبها المعتمد.

ب. تم طرح العطاء لأكثر من مرة ولمدة عام ولم يتقدم أي مناقص، مما أدى لعدم اعتماد الأنظمة الإلكترونية والتحديث والتطوير عليها وعدم اعتماد المعايير والأسس الخاصة بها من قبل اللجنة الفنية خلافاً لأحكام المادة (3/هـ،1) من النظام أعلاه.

ج. عدم تفعيل التسجيل على النظام والحصول على رقم التعريف البيئي للمنشآت (التي تنتج أكثر من (1000) طن من النفايات غير الخطرة أو أي كمية من النفايات الخطرة باستثناء القطاع المنزلي) لتزويد الوزارة بالتقارير السنوية لأنشطتها وخططها من خلال النظام خلافاً لأحكام المادة (5/أ) من النظام أعلاه.

7. تنفذ وزارة البيئة عدد من المشاريع والبرامج للتوعية البيئية في مجال تدوير النفايات وفقاً للخطة الوطنية للتوعية البيئية، ولم تصل إلى المستوى المطلوب، ولا يوجد لها أثر إيجابي ملحوظ في الوصول الى مرحلة "الفرز من المصدر".

للتكرم معاليكم بالإيعاز لمن يلزم لبيان أسباب الملاحظات والأخذ بالتوصيات المبينة أدناه بما يحقق الصالح العام وإعلامي:

1. اصدار التشريعات البيئية اللازمة لتنظيم اعمال تدوير النفايات وبما يتضمن أدوار الجهات ذات العلاقة.
2. التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمتابعة وضع مؤشر وطني لإعادة تدوير النفايات انسجاماً مع الهدف (SDG 12.5) من أهداف التنمية المستدامة (الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات وإعادة التدوير بحلول عام 2030).
3. ادراج هدف إستراتيجي يركز بشكل مباشر لتنفيذ خطط وبرامج ومشاريع تدوير النفايات تتضمن مؤشرات قياس أداء في الخطة الاستراتيجية للوزارة مستقبلاً.
4. استحداث قسم ضمن الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة النفايات والمواد الخطرة يعنى بالمتابعة والإشراف ورصد البيانات المتعلقة بمشاريع تدوير النفايات لدى الجهات المنفذة.
5. تطوير إجراءات فعالة ومناسبة تهدف لتجنب انتاج النفايات أو الحد منها الى أدنى مستوى ممكن انسجاماً مع الهدف (SDG 12.5) من اهداف التنمية المستدامة.
6. إيجاد الآلية المناسبة لحصر البيانات المتعلقة بكميات النفايات (الصلبة والخطرة) المنتجة.
7. السير بإجراءات تطوير وتحديث البنية التحتية اللازمة لجعل مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة / السواقة فرصة استثمارية واعدة في المستقبل القريب بما يتماشى مع متطلبات وزارة الاستثمار.
8. بيان أسباب عدم الالتزام بالبنود الواردة في موازنة الوزارة من حيث تجاوز المخصصات المرصودة او اجراء مناقلات من مادة الى أخرى او عدم صرف المخصصات المالية لبعض المشاريع.
9. إنشاء وحدات معالجة النفايات الخطرة بالمركز لغايات طمرها وفرزها وتدويرها حسب الأصول.
10. إلزام المنشآت القائمة المصنفة ضمن الفئة الأولى أو الثانية بإجراءات تقييم الأثر البيئي أو دراسة التدقيق البيئي ووضع خطة تسوية بيئية معتمدة وفقاً لأحكام المادة (19/ج) من نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم (69) لسنة 2020.
11. التحقق من تسمية مكلف أو تعيين مسؤول مختص داخل المنشآت المختصة لوضع الخطة اللازمة لإدارة نفاياتها والتحديث عليها وفقاً لأحكام المواد ذوات الأرقام (16، 17) من القانون الإطاري رقم (16) لسنة 2020.
12. ضرورة تفعيل نظام المعلومات الرقابية والبيئية لإدارة النفايات رقم (85) لسنة 2020 بهدف تنظيم عملية تدوير ونقل النفايات وطرق التجميع والتخزين وأماكن الطمر وحفظ القيود والسجلات المرتبطة بها.
13. التنسيق بين وزارة البيئة والجهات ذات العلاقة لاسيما وزارة الاتصال الحكومي ووزارة الإدارة المحلية لأطلاق رسائل توعوية موجهة للمواطنين لزيادة الوعي البيئي وصولاً الى مرحلة " الفرز من المصدر" مستقبلاً.